الحقيقة لا تزال مدفونة

نضال عائلات المفقودين في سوريا من أجل العدالة

© Getty

منظمة العفو الدولية

المحتويات

- **مقدمة** 03
- **خلفية** 06
- **عالقون ما بين الأمل والحسرة** 11
  - ليلة لم ينم فيها أحد 11
  - أسنان مكسورة، وتفشي السلّ، ولا دعم يُذكر 14
  - "وين المعتقلين؟" 16
  - "كان الأهالي يحفرون الأرض" 18
  - "أكثر إيلامًا من السنوات العشر الماضية مجتمعةً" 20
- **عائلات المفقودين تطالب بالتحرك** 21
  - "المطالب التي نرفعها" 23
- **الحقيقة لا تزال مدفونة** 28
  - بدء عملية البحث عن المفقودين 30
  - حفظ الأدلة وحماية المقابر الجماعية 31
  - إنشاء هيئة وطنية للمفقودين 34
  - البحث عن جميع المفقودين في سوريا 36
- **الحقيقة والعدالة والتعويضات للمفقودين** 38
  - العدالة 39
  - التعويض 41
  - "يجب ألّا تقوم أبدًا مرة أخرى" 42
- **توصيات** 43
  - إلى الحكومة السورية 43
  - إلى الحكومات المانحة 44

© Getty

مقدمة

بعد سقوط حكومة بشار الأسد في سوريا، يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 2024، ووسط فرحة عارمة، وجد كثير من عائلات الأشخاص المفقودين أنفسهم أمام شكلٍ جديدٍ من العذاب. لسنوات عديدة، شنت حكومة الأسد حملة مرعبة من الاعتقالات التعسفية الجماعية والاختفاء القسري لسحق المعارضة وترهيب المعارضين. فعندما فُتحت السجون، انهالت على الهواتف صور أشخاص كانوا قد اختفوا قسرًا داخل نظام السجون السوري سيء السمعة، ثم حُرروا أخيرًا وأصبح بوسعهم العودة إلى بيوتهم. ولكن، بالنسبة لأغلبية العائلات، لم يظهر أحباؤها الذين ظلت سنواتٍ في انتظارهم.

وأعقب ذلك فترة من الفوضى. ودُمرت أدلةٌ كان يمكن أن تكون حاسمةً في اكتشاف مصير ضحايا الاختفاء القسري ومكانهم. وبدأ أفراد العائلات في البحث بأنفسهم في السجون ومراكز الاحتجاز والمشارح، حيث راحوا يعاينون الجثث ويتوجهون إلى المقابر الجماعية على أمل أن يجدوا إجاباتٍ لتساؤلاتهم.

وبعد تسعة أشهر، لا تزال عائلات الأشخاص الذين اختفوا قسرًا على أيدي الحكومة السابقة، وكذلك أهالي الأشخاص الذين اختفوا على أيدي جماعات مسلحة، تواصل نضالها الطويل من أجل الكشف عن مصير ومكان ذويها. وتريد هذه العائلات أن تعرف ماذا حدث لذويها، وأن تسترد رفات الذين ماتوا منهم، وأن تشهد محاسبة المسؤولين عن هذه الأفعال.

وخلال الفترة من مايو/أيار إلى يونيو/حزيران 2025، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلاتٍ مع 21 من أفراد عائلات المفقودين، والناجين من الاحتجاز، وممثلي روابط الضحايا. وزار ممثلو المنظمة سوريا في مايو/أيار 2025، وعقدوا اجتماعاتٍ مع وزراء في الحكومة، ومع ممثلين لمنظماتٍ غير حكومية، وهيئاتٍ تابعةٍ للأمم المتحدة، كما حضروا وقفاتٍ احتجاجية وتجمعاتٍ في اليرموك، بمنطقة الغوطة الشرقية، وفي وسط دمشق، حيث تجمعت العائلات لإسماع صوتها وعرض مطالبها.

© Getty
معتقل
نوري محمد العبد
اسم الأم : عليا
اسم الأب : محمد
تاريخ اعتقال 2011
للتواصل 0959027806
0995529150
0932753080
0986621435
المعتقل
أحمد حمد صالح والده ع
محافظة الحسكة
الرجاء لمن يجده التواصل على الر
0991159410
المفقود من محافظة حلب
محمد عبد الوهاب الحسين
تواصل على الرقم
0936590018
0930322919
0983893461
0945668163
0949129186
0936690914

> تقول عائلات المُعتقلين إن قضية المفقودين اليوم تتوارى شيئًا فشيئًا عن الحيّز العام. ونحن في حاجة إلى الاستمرار في إثارة هذه القضية. يجب أن تظل هذه القضية حاضرةً في العلن وفي الشوارع. فالعائلات لا تزال تتساءل: "أين أبناؤنا؟"[1]
>
> **واصل الحميدي، ناشط[2]**

وتتحمَّل الحكومة السورية المسؤولية الأولى عن كشف الحقيقة، وتحقيق العدالة، وتقديم التعويضات لأهالي عشرات الآلاف الذين فقدوا في سوريا.

ورغم أن الحكومة تواجه تحديات اقتصادية كبيرة، ورغم أن الوضع الأمني في البلاد مستمر في التدهور وسط تصاعد العنف الطائفي، فإن عملية البحث عن المفقودين يجب أن تبدأ دون تأخير. وقد واجهت عائلات الضحايا معاناةً هائلةً منذ أن أُخذ أحباؤها. وتستمر هذه المعاناة مع كل يومٍ تتقاعس فيه الحكومة عن تزويد العائلات بإجاباتٍ، أو عن إظهار التزامٍ حقيقيٍ بتحقيق المحاسبة. وينبغي لأي سبيلٍ نحو العدالة أن يتسم بالشمول، والشفافية، وأن يرتكز بقوة على حقوق الضحايا واحتياجاتهم.

ويهدف هذا التقرير الموجز إلى إبراز مطالب العائلات والناجين من أجل كشف الحقيقة وتحقيق المحاسبة، ولاسيما بالنظر إلى استمرار بواعث القلق الخطيرة بشأن استعداد الحكومة لإعطاء الأولوية لهذه الأهداف وتحقيقها. ويُعد إيضاح مصير ومكان كل شخص مفقود، بغض النظر عن المسؤول عن ذلك، أمرًا أساسيًا لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة وتقديم التعويضات للضحايا وعائلاتهم. وسوف تواصل منظمة العفو الدولية الوقوف إلى جانب عائلات المفقودين في سوريا، بمن فيهم من اختفوا قسرًا على أيدي حكومة الأسد السابقة، أو على أيدي سلطات الأمر الواقع الأخرى، ومن اختفوا على أيدي جماعات المعارضة المسلحة، وذلك إلى أن تضمن الحكومة السورية حقوقهم.

[1] وردت هذه الشهادات باللغة العامّيّة، ولكن أُعيدت صياغة أغلبيتها بالفصحى لأغراض هذا التقرير.

[2] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع واصل الحميدي، 13 مايو/أيار 2025.

خلفية

في 8 ديسمبر/كانون الأول 2024، أطيح بحكومة بشار الأسد، فانتهى الحكم الاستبدادي الذي فرضته عائلته على سوريا طيلة ما يزيد عن 54 عامًا.

وكان الناس في سوريا قد خرجوا إلى الشوارع، في مارس/آذار 2011، في انتفاضةٍ واسعةٍ مطالبين بالإصلاح وبالتحرُّر من القمع. وردَّت الحكومة باستخدام القوة الساحقة، وبإطلاق النار على المتظاهرين وتعريض عشرات الأشخاص للاختفاء قسريًا. وتحوَّل العنف إلى نزاع مسلح مدمِّر. وقُتل مئات الآلاف من الأشخاص، كما هُجِّر ملايين من ديارهم.

ويحدث «الاختفاء القسري» عندما يُؤخذ شخص على أيدي سلطات الدولة أو موظفيها، أو على أيدي أشخاص يتصرفون بإذن من السلطات أو بموافقتها؛ ويعقب ذلك رفض الاعتراف بحرمان الشخص من الحرية، أو إخفاء مصيره أو مكانه، مما يحرمه من حماية القانون.[3] يُستخدم مصطلح «الاختفاء القسري»، إذًا، للإشارة إلى أفعال يُنسب ارتكابها إلى جهاتٍ فاعلةٍ تابعةٍ للدولة، بما في ذلك الحكومة السورية، أو إلى سلطات الأمر الواقع التي تقوم بمهام مماثلة لمهام الحكومة، مثل سلطات الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا. ويُستخدم مصطلح «الاختفاء» على نطاق أوسع ليشمل أفعالًا تشبه الاختفاء القسري، عندما تُرتكب على أيدي جماعاتٍ مسلحة غير تابعة للدولة، بدون إذنٍ أو دعمٍ أو موافقةٍ من سلطات الدولة.

[3] الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2.

© Getty

الحقيقة لا تزال مدفونة: نضال عائلات المفقودين في سوريا من أجل العدالة

يُقدَّر أن أكثر من 100,000 شخص في سوريا في عداد المفقودين منذ عام 2011. [4] تعرَّضت الأغلبية الساحقة منهم للاختفاء القسري على أيدي حكومة الأسد، واقتيدوا إلى متاهةٍ من السجون ومراكز الاحتجاز في شتى أنحاء سوريا. واختفى آلاف آخرون على أيدي جماعات المعارضة المسلحة، ومن بينها هيئة تحرير الشام، والجيش الوطني السوري، وتنظيم الدولة الإسلامية، وقوات سوريا الديمقراطية، وهي الجناح المسلح في الإدارة الذاتية لإقليم شمال وشرق سوريا.

وفي ظل حكومة الأسد، وثَّقت منظمة العفو الدولية أفعال التعذيب، والاختفاء القسري، والإبادة، التي ارتُكبت كجزءٍ من هجومٍ واسعٍ ومُمنهجٍ ضد السكان المدنيين، وارتقت إلى جرائم ضد الإنسانية.[5] أخفت حكومة الأسد قسرًا أشخاصًا عارضوا حكمها، ومن بينهم نشطاء، ومتظاهرون، وصحفيون، وأطباء، وطلاب، وعاملون في مجال المساعدات الإنسانية. وتصادف وجود آخرين في التوقيت أو المكان الخطأ، فأُخذوا بشكل عشوائي، أو قام مخبرون أو أفراد آخرون بإبلاغ السلطات عنهم واتهموهم بأنهم معارضون أو يمارسون أنشطة مريبة. وفي تقرير صدر في عام 2017 عن سجن صيدنايا العسكري، توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن حكومة الأسد قد أعدمت خارج نطاق القضاء آلاف الأشخاص المحتجزين لديها.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024، شنَّت قوات هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري وجماعات المعارضة المسلحة المتحالفة معهما هجومًا عسكريًا أدى أولًا إلى السيطرة على محافظة حلب، ثم السيطرة على محافظات أخرى، ثم السيطرة على دمشق في نهاية المطاف، ونتيجةً لذلك فرَّ الرئيس بشار الأسد وعائلته من البلاد.

وفي 29 يناير/كانون الثاني 2025، عيَّنت إدارة العمليات العسكرية السورية القائد السابق لهيئة تحرير الشام، أحمد الشرع، ليشغل منصب رئيس الدولة خلال المرحلة الانتقالية. وفي 13 مارس/آذار 2025، اعتمد الرئيس الشرع إعلانًا دستوريًا، ينصُّ على فترة انتقالية مدتها خمس سنوات.[6] وفي 29 مارس/آذار 2025، شُكِّلت حكومة جديدة برئاسة الرئيس الشرع. وفي 17 مايو/أيار 2025، أصدر الرئيس الشرع المرسوم الرئاسي رقم 19 بإنشاء الهيئة الوطنية للمفقودين[7] والمرسوم الرئاسي رقم 20 بإنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية.

[4] أخبار الأمم المتحدة، «سوريا: اللجنة الدولية المستقلة بشأن سوريا ترحب بالخطوات المهمة للتعامل مع انتهاكات الماضي»، 27 يونيو/حزيران 2025، https://news.un.org/ar/2025/06/1142791

[5] منظمة العفو الدولية، روايات مروِّعة عن التعذيب والظروف غير الإنسانية والوفيات الجماعية في سجون سوريا، 18 أغسطس/آب 2016، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/08/syrias-prisons-mass-deaths-and-inhuman-conditions-harrowing-accounts-of-torture/

[6] The Syrian Observer, «Syrian President Ahmad al Sharaa Signs Constitutional Declaration, Setting Roadmap for Five Year Transitional Period,» 14 March 2025, https://syrianobserver.com/syrian-actors/syrian-president-ahmad-al-sharaa-signs-constitutional-declaration-setting-roadmap-for-five-year-transitional-period.html

[7] الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، «مرسوم رئاسي بتشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين»، 17 مايو/أيار 2025، https://www.sana.sy/?p=2219862

حالات الاختفاء في سوريا

ثمانينيات القرن العشرين

- استخدام الاختفاء القسري كأسلوب قمع في سوريا

2011

- اندلاع المظاهرات في سوريا، وبدء الحكومة تنفيذ عمليات اختفاء قسري جماعي
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يشكّل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، لكي تتولى التحقيق في انتهاكات القانون الدولي منذ مارس/آذار 2011

2014 – 2013

- أطراف مسلحة غير تابعة للدولة، من بينها تنظيم الدولة الإسلامية وهيئة تحرير الشام، تنفّذ عمليات اختفاء وعمليات قتل غير مشروع

2014

- تسريب صور قيصر التي تُظهر أعمال تعذيب على نطاق واسع، وظروفًا غير إنسانية، وحالات وفاة

2016

- الأمم المتحدة تقرر إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي

2017

- منظمة العفو الدولية تخلص إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سجن صيدنايا العسكري، وذلك في تقريرها المعنون «المسلخ البشري»

2018

- الحكومة تُصدر شهادات وفاة لعائلات كثير من ضحايا الاختفاء القسري

2021

- الكشف عن مقابر جماعية في قرية نجها وفي مواقع أخرى، ويُعتقد أنها تحوي رفات أشخاص مفقودين

2023

- الأمم المتحدة تقرر إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية

2024

- سقوط بشار الأسد وتحرير من بقوا في مراكز الاحتجاز سيئة السمعة في عهده

2025

- تأسيس الهيئة الوطنية للمفقودين

© Getty

عالقون ما بين الأمل والحسرة

ليلة لم ينم فيها أحد

في ليلة 7 ديسمبر/كانون الأول 2024، لم ينم كثير من عائلات الأشخاص الذين اختفوا قسرًا، شأنهم شأن السوريين في مختلف أنحاء البلاد. فقد ارتبطت جريمة الاختفاء القسري ارتباطًا وثيقًا بعائلة الأسد، التي حكمت سوريا طوال 54 عامًا. ومع تقدم جماعات المعارضة، وسيطرتها على مزيدٍ من الأراضي، أفرجت عن أولئك المحتجزين في منشآت الاحتجاز التابعة لحكومة الأسد.

وجاء فتح السجون، بما في ذلك سجن صيدنايا العسكري سيئ السمعة خارج دمشق، ليمثل رمزًا ليس فقط لانهيار نظام القمع الحكومي، بل أيضًا لانتهاء حكم عائلة الأسد.

وقال واصل الحميدي، الذي اختفى شقيقه في سبتمبر/أيلول 2013: «بدأت تصل الأخبار عن وصول قوات المعارضة إلى جانب سجن صيدنايا، وكنَّا ننتظر تحرير السجن. وأنا كان عندي اعتقاد أن أخي موجود هناك».[8]

وأضاف واصل الحميدي قائلًا: «منذ أن شاهدنا مقاطع الفيدو من حلب، عن فتح السجون وتحرير المعتقلين، كان الأمل لدينا 2%، ولكنه صار 90%. كان المعتقلون يخرجون بأعداد كبيرة من السجون، وحتى من السجون الأمنية. شاهدنا نفس الشيء يحدث في حمص، وحماة، ودمشق».

وبينما كانت الأنباء عن تحرير المعتقلين تنهال على هواتف الناس، كانت عائلات كثيرة تنتظر على أحر من الجمر لترى ما إذا كان أحباؤها المفقودون من بين الناجين الذين يخرجون.

[8] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع واصل الحميدي، 13 مايو/أيار 2025.

© Getty

وفاء مصطفى تحمل صورة والدها المختفي قسرًا علي مصطفى

الحقيقة لا تزال مدفونة: نضال عائلات المفقودين في سوريا من أجل العدالة

> «في ليلة تحرير دمشق، لم ينم أحد... ولما قالوا إن سجن صيدنايا تحرَّر، قلتُ في نفسي: 'سيرجع أخي اليوم. سيرجع. وسيرجع الكل..

واصل الحميدي، ناشط

وأضاف واصل الحميدي قائلًا: «في ليلة تحرير دمشق، لم ينم أحد. «كنَّا ننتظر على أعصابنا – ونتابععلى وسائل التواصل الاجتماعي أي خبر عن اقتراب المعارضة من الوصول إلى صيدنايا. كان عندي اعتقاد أن أخي موجود هناك. لم يكن عندي دليل، ولكن كان هذا هو المكان الوحيد الذي لا أملك معلومات عنه. ولما قالوا إن سجن صيدنايا تحرَّر، قلتُ في نفسي: 'سيرجع أخي اليوم. سيرجع. وسيرجع الكل».

© Getty

أسنان مكسورة، وتفشي السلّ، ولا دعم يُذكر

خرج آلاف المعتقلين من سجن صيدنايا العسكري وغيره من السجون ومراكز الاحتجاز التي كانت تديرها حكومة الأسد في شتى أنحاء البلاد. ولم تكن هناك استجابة إنسانية فورية للمعتقلين المُفرج عنهم، الذين تحمَّل كثيرون منهم سنوات من التعذيب وظروف الاحتجاز المروِّعة. وكانت أمراض مثل الكوليرا والسل الرئوي متفشيةً في نظام السجون في سوريا، وكان كثير من المعتقلين المُفرج عنهم يعانون من أمراض بدنية ونفسية. وقال بعض الناجين إن كثيرين منهم كانت أسنانهم مكسورة.

وقال أحمد حلمي، مدير مبادرة تعافي، وهي تجمع للناجين من التعذيب: «البعض فقدوا الذاكرة، ولم يعودوا يعرفون حتى أين هم. لم يكونوا يعرفون كيف يجدون عائلاتهم، أو حتى كيف يعودون إلى بيوتهم. لم يمتلك الكثيرون وسيلة نقل، ولم تكن لدى الكثيرين أدنى فكرة عما إذا كانت عائلاتهم لا تزال في سوريا». وقد أُخذ البعض إلى مساجد لكي يناموا فيها، على أمل أن يأتي أقاربهم في نهاية المطاف للبحث عنهم.

وفي مقابلاتٍ مع منظمة العفو الدولية، قال بعض المعتقلين المُحرَّرين إن التعويضات والمحاسبة تُعد أمرًا ضروريًا لتعافيهم، كما أعربوا عن إحساس قوي بالإهمال بعد الإفراج عنهم. وهناك كثيرون منهم لا يتحملون تكاليف الرعاية الطبية.[10]

وقال أبو علاء، وهو أحد الناجين من سجن صيدنايا العسكري: «خرجنا من السجن وفوجئنا بأن عائلاتنا باعت منازلنا وكل ما نملك من أجل إخراجنا من السجن... ولم يُحاسب الأشخاص الذين ابتزُّوا العائلات.[11] وقال عبد المنعم الكايد، وهو أحد الناجين أيضًا: «أول مطلب بالنسبة لي أنا [هو] محاسبة رؤساء الأفرع الأمنية كي لا يهربوا من القبضة الأمنية، ومحاسبة كل شخص تاجر بأرواحنا [و]نصب على أهالينا». [12]

[9] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع أحمد حلمي، 22 مايو/أيار 2025.

[10] منظمة العفو الدولية، سوريا: الناجون من التعذيب في صيدنايا وغيره من مراكز الاحتجاز يواجهون احتياجاتٍ ملحّة بلا دعمٍ يُذكر، 26 يونيو/حزيران 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/06/syria-torture-survivors-of-saydnaya-and-other-detention-centres-grappling-with-devastating-needs-and-minimal-support/

[11] مقابلة شخصية مع أبو علاء، 31 مايو/أيار 2025، ضواحي دمشق.

[12] مقابلة مباشرة مع عبد المنعم الكايد، 31 مايو/أيار 2025، أحد ضواحي دمشق.

© Getty

«وين المعتقلين؟»

بعد سقوط حكم الأسد، هرعت عائلات كثيرة لم يظهر أثر لذويها إلى السجون ومراكز الاحتجاز والمشارح والمقابر الجماعية، للبحث بنفسها عن أحبائها.

ودخل باحث من منظمة العفو الدولية إلى سوريا يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2024، وتحدث مع حوالي عشرين من أفراد العائلات في المشرحة في مستشفى المجتهد، وقال إن السؤال الأساسي الذي كانت تردّده العائلات هو: «وين [أين] المعتقلين؟»

وقد نُقلت بعض الجثث من مواقع الاحتجاز إلى المستشفيات القريبة. وأكد مدير إحدى المستشفيات أنهم تلقوا 47 جثة من مواقع مختلفة، بما في ذلك سجن صيدنايا العسكري. وسُمح للعائلات بدخول المشرحة ومعاينة الجثث، لمحاولة عثور ذويها والتعرُّف عليهم.

وفي نهاية المطاف، ومع توافد مئات الأشخاص، وضع المستشفى صور الجثث على حائط خارج المشرحة. وداخل المشرحة، فُصلت الجثث عن بعضها البعض. ووُضعت الجثث التي تم التعرُّف عليها في غرفة، بعد لفِّها في أكياس لنقل الجثث. أما الجثث التي لم يتم التعرُّف عليها فوُضعت في غرفة أخرى.

وفي الغرفة المخصَّصة للجثث التي لم يتم التعرُّف عليها، رأت إحدى الباحثات في منظمة العفو الدولية حوالي ثماني جثث. وكانت الأجساد هزيلة، وفقدت أجزاء من الجلد، والأقفاص الصدرية بارزة. وكانت بعض الجثث بلا عيون. وظهرت هناك كدمات على كثير منها. وكانت حالة الجثث تشبه صور قيصر المشينة.[13]

[13] صور قيصر هي مجموعة تضم أكثر من 50,000 صورة سرَّبها خارج سوريا منشقٌ عُرف باسمه المستعار "قيصر"، وكان يعمل مصورًا للطب الشرعي لدى الشرطة العسكرية. وأظهرت كثير من الصور جثث معتقلين تُوفوا داخل مراكز احتجاز في سوريا، وكانت تبدو هزيلة وعليها آثار تعذيب. https://www.hrw.org/ar/report/2015/12/16/284486

وقال أحد العاملين في المشرحة للعائلات: «تغيَّر مظهرهم بعد قضاء ما بين 10 إلى 12 عامًا رهن الاعتقال. هل تتذكرون أي علامات منذ الولادة أو ندوب يمكن أن تساعد في التعرُّف عليهم؟»

وسأل أحد الشباب: «هناك جثة بالداخل - هل يمكن أن تتحقق منها؟ هل يوجد سيخ في الساق اليسرى؟»

وطلب عامل المشرحة من أفراد العائلات العودة في اليوم التالي ومعهم صور لذويهم، والأفضل أن تكون الأسنان ظاهرةً فيها، كما طُلب منهم استيفاء نماذج يمكن أن تساعد في عملية التعرُّف.

وفي مقابلةٍ مع منظمة العفو الدولية، قالت امرأة، اختفى ابنها البالغ من العمر 20 عامًا قسرًا في أغسطس/آب 2012: «على مدى خمسة أيام، لم أترك مستشفى، [وما من] مشرحة إلا وذهبت إليها. الجثث بالداخل، لم أتعرَّف عليها. وحتى لو كان ابني من بينهم، لن أعرف. فهم مشوَّهون».

تم التعرُّف على بعض المفقودين. وكانت جثة مازن الحمادة، وهو ناشط بارز وعاد من هولندا إلى سوريا، إحدى الجثث التي عثر عليها في سجن صيدنايا العسكري. وقال أطباء فحصوا الجثة إن مازن الحمادة تُوفي على الأرجح قبل أيام من تحرير السجناء. [14]

[14] The Guardian, "We won't stop until we find them all: joy gives way to grief as Syria buries its dead," 12 December 2024, https://www.theguardian.com/world/2024/dec/12/joy-gives-way-to-grief-as-syria-buries-its-dead

© Getty

«كان الأهالي يحفرون الأرض»

زار واصل الحميدي مشرحة مستشفى المجتهد بحثًا عن أخيه. وقال: «كانت رؤية الجثث أمرًا مؤلمًا. رأيتُ أيضًا ثلاثة رجال [ممن أُفرج عنهم مؤخرًا] وقد فقدوا ذاكرتهم. تحدثتُ مع شابٍ لن أنساه طوال حياتي. سألتُه عن اسمه. فأجاب: '24' - وهو الاسم الذي أطلقه عليه حراس السجن في صيدنايا، والشيء الوحيد الذي يتذكره».

واستمر واصل الحميدي في بحثه، فذهب إلى مستشفيات ومشارح أخرى، وروى ما حدث قائلًا: «ذهبت إلى مراكز احتجاز للبحث عن أدلة، ولكنني لم أذهب إلى صيدنايا أول الأمر، كنتُ مرعوبًا». وبعد ذلك، تلقى واصل الحميدي من ابن عمه لقطة شاشة من مقطع فيديو على تيك توك، تُظهر على ما يبدو أوراقًا من سجن صيدنايا العسكري، وبها اسم شقيق واصل مع إشارة إلى أنه كان مُحتجزًا في الطابق الثالث من السجن.

وفي صباح اليوم التالي، توجَّه واصل الحميدي إلى سجن صيدنايا العسكري، ووصف ما رآه قائلًا: «كان الأمر مفزعًا... السجن ضخم، كأنه مدينة... إنه بالفعل مسلخ بشري، يمكنك أن تشم رائحة الموت». [15]

وانتشرت شائعات عن وجود سجن سري تحت الأرض. وقال واصل الحميدي إنه عندما وصل «كان الأهالي يحفرون الأرض، أمهات كثيرات كُنّ يحفرن، مع مئات من الأهالي. كان الوضع مشحونًا بالتوتر والرعب». [16]

[15] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع واصل الحميدي، 13 مايو/أيار 2025.

[16] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع واصل الحميدي، 13 مايو/أيار 2025.

وقد سأل واصل الحميدي أحد أفراد الدفاع المدني التركي، وهم من أوائل المستجيبين الذين حضروا إلى السجن، عما إذا كان هناك بالفعل سجن سري. وأجاب رجل الدفاع المدني التركي بالنفي، ولكنه كان يخشى أن يؤدي إعلان ذلك إلى تعريض فريقه للخطر من العائلات المكلومة. وفي 9 ديسمبر/كانون الأول 2025، أصدر الدفاع المدني السوري، والذي يُعرف بالخوذ البيضاء، بيانًا جاء فيه إنه بعد الانتهاء من عمليات البحث المكثَّف التي أجراها، لم يتم العثور على أي سجون سرية. [17]

وأضاف واصل الحميدي قائلًا: «بالرغم من البيان، ظلَّ الناس يحفرون. كان الأهالي ينامون في الخارج، أو يرتاحون بين الأشجار، ثم يواصلون الحفر. وطوال 15 يومًا، كانوا يبحثون كل يوم».[18]

[17] الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)، "بيان حول انتهاء أعمال البحث عن معتقلين محتملين متبقين في أقبية وسراديب سرية في سجن صيدنايا"، 9 ديسمبر/كانون الأول 2024، https://whitehelmets.org/ar/node/1696

[18] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع واصل الحميدي، 13 مايو/أيار 2025.

علي حاج سليمان/ منظمة العفو الدولية

© Getty

«أكثر إيلامًا من السنوات العشر الماضية مجتمعةً»

كان من شأن الإفراج عن معتقلين من سجن صيدنايا العسكري، وغيره من منشآت الاحتجاز، بعد سقوط حكم الأسد، أن ينعش الأمال التي طال انتظارها لدى عائلات المختفين قسرًا في سوريا. كما أطلق ذلك العنان لموجةٍ جديدة من الصدمات، التي تفاقمت بسبب غياب بحث فوري مُنسَّق، وانتشار معلومات خاطئة، وفقدان أو تدمير الأدلة على نطاق واسع، والتي كان يمكن أن تساعد العائلات على كشف الحقيقة بخصوص ذويها.

وفي الأيام التي تلت ذلك، ألصقت صورٌ لأشخاصٍ مفقودين على الجدران في مختلف أنحاء دمشق، مع أرقام للاتصال بالعائلات إذا شُوهد أيٌّ من هؤلاء الأشخاص.

وبالرغم من الجهود المضنية التي بذلتها العائلات، لم تستطع غالبيتها العظمى العثور على ذويها، أو الحصول على أي إجاباتٍ عن مصيرهم.

وهكذا، ظلت عائلات المختفين قسرًا عالقة ما بين الأمل والحسرة. وفي غمار الفوضى التي أعقبت 8 ديسمبر/كانون الأول، نُهب أو دُمر كثير من سجلات السجون، وهي سجلات كان يمكن أن تحوي معلومات مهمة عن الأماكن التي احتُجز فيها أشخاص من المختفين، وعمَّن لا يزال منهم على قيد الحياة.

وفي مقابلةٍ مع منظمة العفو الدولية، يوم 10 ديسمبر/كانون الأول، قالت أم أحد الضحايا: «كانت الساعات الـ 48 الماضية أكثر إيلامًا من السنوات العشر الماضية مجتمعةً». [19]

[19] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع فدوى محمود، 10 ديسمبر/كانون الأول 2024.

© Getty

عائلات المفقودين تطالب بالتحرك

بعد وقتٍ قصير من اندلاع المظاهرات في عام 2011، نظَّمت عائلات المفقودين نفسها داخل سوريا وخارجها للمطالبة بكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في ما يخص ذويها. وقبل 8 ديسمبر/كانون الأول 2024، كان الناس يواصلون نضالهم من أجل العدالة بما تيسَّر لهم من السُبل، من تبادل المعلومات عن الأشخاص الذين شُوهدوا داخل سجون، إلى أنشطة كسب التأييد وتنظيم تظاهرات. ولعبت العائلات دورًا فعَّالًا في لفت الأنظار إلى المفقودين في سوريا، وفي إقناع دول ومنظمات دولية بأن تتعامل مع هذه القضية بجدية، وفي تحقيق انتصارات أساسية في سياق السعي للمحاسبة، بما في ذلك إنشاء آلية دولية معنية بالمفقودين في سوريا، والتشجيع على محاكمة الجناة المُشتبه بهم في أوروبا بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. وبعد سقوط حكومة الأسد، لم ينته النضال من أجل الحقيقة والعدالة والتعويض لضحايا عمليات الاختفاء، ولكن طابعه تغيَّر.

فبعد البحث المحموم الذي قامت به عائلات ضحايا الاختفاء القسري، وبعد إدراك الحقيقة المؤلمة المتمثلة في أن الأقارب المفقودين لن يخرجوا من نظام السجون التابع لحكومة الأسد، بدأ أفراد بعض العائلات في ارتداء ملابس الحداد السوداء والإقرار بأن ذويهم على الأرجح لم يعودوا على قيد الحياة.

إلا أن إدراك الأهالي لهذه الحقيقة المؤلمة، وهي أن كثيرًا من ذويهم المفقودين قد ماتوا على الأرجح، لم يُضعف من إصرارهم، هم وغيرهم ممن لهم أقارب مفقودين، على المطالبة بإلحاحٍ بحقهم في معرفة الحقيقة عما حدث لذويهم، بما في ذلك البحث عن المفقودين مما قد يتيح لهم العثور على رفات ذويهم ودفنهم بشكل كريم ولائق. وتطالب هذه العائلات بمحاسبة المشتبه في ارتكابهم أعمال الاختفاء والتعذيب والقتل. كما تطالب عائلات المفقودين بالمشاركة الفعَّالة في صياغة مستقبل سوريا، ولاسيما جهود العدالة الانتقالية التي أعلنتها الحكومة الجديدة.

وفي مايو/أيار 2025، قالت فدوى محمود، وهي من قادة هذه الحركة وقد فُقد زوجها وابنها منذ عام 2012: «النضال بدأ للتو. وبطبيعة الحال، يمكن لـ 14 عامًا من المعاناة أن تُضعف بعضنا. ولكنها يمكن أيضًا أن تولد القوة». [20]

[20] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع فدوى محمود، 19 مايو/أيار 2025.

© Getty

«المطالب التي نرفعها»

منذ بدء المظاهرات في سوريا عام 2011، ظهرت عشرات من روابط الناجين والعائلات. ففي عام 2017، تشكَّلت حركة عائلات من أجل الحرية، وهي حركة تقودها نساء وفتيات من العائلات السورية المطالبة بالحرية والعدالة للمفقودين. وقالت مؤسسات الحركة إنهن استلهمن الفكرة من حركات أخرى، مثل جمعية أمهات ميدان مايو في الأرجنتين، ولجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان. وكان من بين أنشطة الحملات العامة للحركة ما عُرف باسم باص الحرية، وهو حافلة وُضعت عليها صور أشخاصٍ اختفوا على أيدي جميع أطراف النزاع في سوريا، وطافت الحافلة أنحاء أوروبا. ونظمت نساء سوريات لهن أقارب من المفقودين حشودًا في ميادين عامة، وقد وقفت الحافلة بجانبهن، من أجل حث الحكومات الأوروبية على بذل مزيد من الجهود للمساعدة في تحرير أقاربهن.

علي حاج سليمان/ منظمة العفو الدولية

الحقيقة لا تزال مدفونة: نضال عائلات المفقودين في سوريا من أجل العدالة

وفي فبراير/شباط 2021، شارك عدد من روابط العائلات في إطلاق ميثاق الحقيقة والعدالة في سوريا. ضمَّت مجموعة ميثاق الحقيقة والعدالة أول الأمر حركة عائلات من أجل الحرية، وعددًا من روابط الناجين، من بينها مبادرة تعافي، ورابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، وتحالف أُسر الأشخاص المُختطفين لدى تنظيم الدولة الإسلامية- داعش، بالإضافة إلى رابطة عائلات قيصر، وفيما بعد تم توسيع المجموعة لتشمل روابط أخرى. ولعبت مجموعة ميثاق الحقيقة والعدالة دورًا رئيسيًا في النضال من أجل تشكيل مؤسسة دولية للبحث عن المفقودين. وفي يونيو/حزيران 2023، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، وهي مختصَّة بإيضاح مصير ومكان جميع المفقودين في سوريا ودعم الضحايا، بمن في ذلك الناجون وعائلات المفقودين.[22] تعتقد روابط العائلات وكثير من منظمات المجتمع المدني أن المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين ستؤدي دورًا أساسيًا في البحث عن المفقودين.

فدوى محمود تحمل صورتين لزوجها وابنها المفقودَيْن

> النضال بدأ للتو
>
> **فدوى محمود، من قادة الحركة**

[21] Impunity Watch, "Truth and Justice Charter Syria", 10 February 2021, https://www.impunitywatch.org/grassroots-voices/truth-and-justice-charter-syria/

[22] المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، "ما هي المؤسسة المستقلة؟"، https://iimp.un.org/ar/what-iimp

علي حاج سليمان/ منظمة العفو الدولية

وبعد سقوط حكومة الأسد، ظهرت في سوريا مبادرة خيام الحقيقة. وللمرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات، أصبح بوسع عائلات المفقودين أن تتجمع علنًا في مناطق من سوريا تخضع لسيطرة الحكومة، وأن تكرِّم ذويها، وأن تطالب بالعدالة.

لقد زارت منظمة العفو الدولية خيمة الحقيقة في مخيم اليرموك، يوم 30 مايو/أيار 2025، وفي بلدة دير العصافير في منطقة الغوطة الشرقية يوم 31 مايو/أيار 2025. كما نُصبت خيام الحقيقة في مدينة جرمانا بريف دمشق، وفي مدينة السلمية بمحافظة حماة.

وفي دير العصافير، تجمع أفراد مئات العائلات، وكان بينهم أطفال ظلوا معظم فترات حياتهم بدون آبائهم الذين راحوا في عداد المفقودين. وألقت بعض السيدات خُطبًا شرحن فيها مطالبهن من الحكومة، وأكدن أنهن سيواصلن الصمود والنضال حتى تتحقق مطالبهن، مهما طال الزمن. وكان أفراد العائلات يرفعون صورًا لذويهم موضوعة في إطارات، وفي بعض الحالات كانوا يرفعون قوائم مكتوبة بخط اليد لذويهم المفقودين، وقد أكدوا أن التضامن فيما بينهم هو الذي يعزز قوتهم وعزيمتهم.

وقال واصل الحميدي، الذي ظلَّ يبحث عن شقيقه المفقود بعد سقوط الأسد، وهو أحد منظمي خيام الحقيقة: «المطالب التي نرفعها هي المطالب المعروفة لدى عائلات المفقودين: الحقيقة، والعدالة، والمحاسبة، والتعويضات، وضمانات عدم التكرار».

علي حاج سليمان/ منظمة العفو الدولية

علي حاج سليمان/ منظمة العفو الدولية

مطالب عائلات المفقودين

في مقابلاتٍ أجرتها منظمة العفو الدولية، تكرَّرت المطالب التالية بشكل متسق على لسان عائلات المفقودين والناجين من الاعتقال:

1. الحقيقة

يريد أفراد العائلات أن يعرفوا ما حدث لأقاربهم. وإذا كان هؤلاء الأقارب أحياء، فتريد العائلات أن تعرف مكانهم، وأن يلتم شملهم مع عائلاتهم. أما إذا كانوا قد قُتلوا، فتريد العائلات أن تعرف ملابسات موتهم، وأن تستعيد رفاتهم من أجل دفنهم على نحو كريم ولائق.

2. العدالة

تريد العائلات إحالة من ارتكبوا عمليات الاختفاء إلى ساحة العدالة. وأكد كثيرون على ضرورة محاسبة الجناة من جميع الأطراف.

3. التعويضات

تطالب العائلات بالحصول على دعمٍ، سواء أكان دعمًا ماليًا أو في صورة برامج التعليم والرعاية الصحية. وقد أوضحت هذه العائلات الآثار المادية لعمليات الاختفاء. كما طالبت العائلات بتعويضات معنوية، أو ما يُشار إليه بمصطلح الترضية ، أي الإقرار بما حدث لهم وتكريم الضحايا.

4. ضمانات عدم التكرار

يطالب أفراد العائلات والناجون باتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تكرار حوادث الاختفاء في سوريا مطلقًا، سواء على أيدي الحكومة الجديدة أو أي جهة أخرى.

[23] المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (المبادئ الأساسية).

© Getty

الحقيقة لا تزال مدفونة

يقع على عاتق الحكومة السورية التزام بالتحقيق في جميع أعمال الاختفاء، وبالبحث عن المفقودين، بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان. يُعد الاختفاء القسري أحد انتهاكات حقوق الإنسان، كما إنه جريمة ذات طابع مستمر، ما دام لم يتم تحديد مصير الشخص أو مكانه. ويمكن أن تُعتبر أعمال الاختفاء القسري بمثابة جرائم حرب، إذا ارتُكبت في سياق نزاع مسلح، كما يمكن أن تُعتبر جرائم ضد الإنسانية إذا ارتُكبت كجزءٍ من هجومٍ واسع النطاق أو مُمنهج ضد سكانٍ مدنيين.

ويجب على الحكومة ألا تؤخر عملية البحث عن ضحايا عمليات الاختفاء أكثر من ذلك. فمع كل يومٍ تؤخِّر فيه الحكومة السورية التحقيقات بشأن مصير المفقودين، يستمر بلا هوادة ما تكابده عائلاتهم من ألم وحسرة.

[24] Amnesty International, Searching Without Fear: International Standards for protecting women searchers in the Americas (Index: AMR 01/8458/2024), 29 August 2024, https://www.amnesty.org/en/documents/amr01/8458/2024/en/

[25] Amnesty International, Searching Without Fear (previously cited), p. 12.

© Getty

© Getty

بدء عملية البحث عن المفقودين

يجب على السلطات السورية، بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للمفقودين، التي أُنشئت مؤخرًا، أن تشرع فورًا في البحث عن ضحايا عمليات الاختفاء، مع الالتزام الكامل بالمعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للبحث عن الأشخاص المختفين، الصادرة عن الأمم المتحدة.[26]

يُعد البحث عن المفقودين عمليةً معقَّدة تتطلب موارد كبيرة وتستغرق وقتًا طويلًا. وتتطلب اتخاذ خطوات متعددة، ومشاركة جهاتٍ متعددة، وقدرًا كبيرًا من الالتزام. وتشمل عملية البحث:

• جمع، وحفظ، وتحليل السجلات وغيرها من الوثائق من مراكز الاحتجاز السابقة وغيرها من المنشآت ذات الصلة، واستخراج الأدلة الرقمية من الهواتف وأجهزة الحاسوب ونظم المراقبة.

• العثور على المقابر الجماعية، واستخراج الجثث منها، والتعرُّف على الرفات، وهي عملية تتطلب خبراء في الطب الشرعي.

• جمع شهادات من الناجين، والمسؤولين السابقين، وغيرهم ممن لديهم معلومات أساسية، ويجب أن تُوفر لهم ضمانات بشأن سلامتهم مقابل الإدلاء بهذه المعلومات.

• إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمفقودين.[27]

وتشدِّد المبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة على أهمية التنسيق في عملية البحث، حيث تنصُّ على ما يلي: «ينبغي أن تُدار عمليات البحث مركزيًا أو تتولى تنسيقها هيئة مختصَّة تكفل التنسيق الفعَّال مع جميع الكيانات الأخرى التي يكون تعاونها مطلوبًا من أجل إجراء عمليات بحثٍ فعَّالة وشاملة وسريعة».[28] سيكون للهيئات الحكومية لها دور حاسم في عملية البحث، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، وزارتا الداخلية والعدل، بالإضافة إلى الهيئة الوطنية للمفقودين التي أُنشئت مؤخرًا. ويمكن أيضًا الحصول على خبرات حاسمةٍ من مؤسساتٍ دوليةٍ، مثل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية،

[26] مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للبحث عن الأشخاص المختفين (المبادئ التوجيهية).

[27] المبادئ التوجيهية.

[28] المبادئ التوجيهية، المبدأ 12.

التي أجرت تحقيقات مُكثَّفة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها عمليات الاختفاء القسري؛ وكذلك مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، التي تجمع وتحفظ أدلةً عن جرائم خطيرة ارتُكبت في سوريا بغرض إجراء محاكماتٍ؛ بالإضافة إلى المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تعمل على البحث عن المفقودين أثناء النزاعات المسلحة. ويجب على جميع الجهات الفاعلة المشاركة أن تُنسق فيما بينها لضمان تنفيذ عملية بحث فعَّالة وشاملة على وجه السرعة، كما يتعيّن على الحكومة السورية أن تتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة وتسمح لها بالمشاركة.

حفظ الأدلة وحماية المقابر الجماعية

سيكون من الضروري حفظ الأدلة وتحليلها من أجل البحث عن ضحايا عمليات الاختفاء، وكذلك لإجراءات التحقيق والمحاكمة المتعلقة بالمشتبه في ارتكابهم هذه الأفعال. إلا أن كثير من المقابر الجماعية ومراكز الاحتجاز تعرَّض لأضرار. وهناك ضرورة لاتخاذ خطوات عاجلة للحيلولة دون فقدان مزيد من الأدلة.

فور سقوط حكومة الأسد، زارت منظمة العفو الدولية عددًا من مراكز الاحتجاز السابقة وفروع المخابرات في منطقة دمشق. وفي جميع منشآت الاحتجاز التي زارتها المنظمة، بدا أن الوثائق قد تُركت دون حماية، وأن كثيرًا منها قد تعرَّض، فيما يبدو، للتدمير، أو النهب، أو النقل. وبحلول 14 ديسمبر/كانون الأول 2024، لم تكن هناك تقريبًا أي وثائق متبقية في سجن صيدنايا العسكري. وفي ما بعد، قال ناشطون لمنظمة العفو الدولية إن بعض الأشخاص نقلوا الوثائق لحفظها بشكل آمن، خشية أن يتم تدميرها في ذلك الوقت.

وقد اكتُشفت عشرات المقابر الجماعية في سوريا. في عام 2017، وثَّقت منظمة العفو الدولية كيف نُقلت جثث أشخاصٍ قُتلوا في سجن صيدنايا العسكري إلى مستشفى تشرين، وهي مستشفى عسكرية، ثم إلى مقابر جماعية مقامة على أرضٍ تابعةٍ للجيش بالقرب من دمشق.[29] بعد سقوط حكومة الأسد، قامت منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش ورابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، بزيارة مواقع أربع مقابر جماعية في ضواحي دمشق. وقد بدا أن بعض الجثث دُفنت حديثًا. وفي ثلاثة من هذه المواقع، رأى باحثو المنظمة بعض عائلات المفقودين تحاول الحفر والتنقيب عن رُفات ذويها.

وفي مايو/أيار 2025، قال وزير الداخلية لمنظمة العفو الدولية إن الأوامر صدرت من أجل حماية المقابر الجماعية، ولكن القيود التي تفرضها اعتبارات الأمن والسيطرة على الحشود حالت دون التنفيذ المُتسق.[30] وأضاف قائلًا: «لم نستطع منع الأهالي من الوصول إلى المقابر. «نبذل كل ما في وسعنا الآن لحمايتها». ومع ذلك، أخبر بعض الأهالي والناشطين منظمة العفو الدولية أنهم لم يشاهدوا أي تواجد ظاهر للسلطات الحكومية أو قوات الأمن في عديد من المقابر.[31]

[29] منظمة العفو الدولية، المسلخ البشري: عمليات الشنق الجماعية والإبادة المُمنهجة في سجن صيدنايا بسوريا (رقم الوثيقة: MDE 24/5415/2017)،7 فبراير/شباط 2017، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde24/5415/2017/ar، ص. 28.

[30] اجتماع مع وزير الداخلية السوري، 27 مايو/أيار 2025، دمشق.

[31] مقابلات شخصية مع نشطاء سوريين (حُجبت الأسماء)، 26 مايو/أيار 2025، دمشق.

© Getty

© Getty

> جئتُ اليوم لأطالب برفات ابني وزوجي المفقودَيْن... كان اسم ابني في إحدى القوائم. لقد قُتل بعد شهر من اختفائه. من حقنا أن نسترد رفاتهما، لكي نحفر لهما قبرًا يمكن أن نزوره.
>
> **لواحظ رنتيسي، خيمة الحقيقة في مخيم اليرموك**

علي حاج سليمان/ منظمة العفو الدولية

وقال وزير الداخلية لمنظمة العفو الدولية، في مايو/أيار 2025، إن بعض الأدلة دُمرت على أيدي عناصر الحكومة السابقة قبل فرارهم، وإن الأدلة لا تتوفر في مكانٍ واحدٍ. وأشار إلى أن الوزارة تعمل الآن على الأوراق التي كانت في صيدنايا، مضيفًا أن هناك خطط لرقمنة الأدلة وإنشاء سجل، وثمة فريق يتولى العمل على هذا الأمر. وقال كل من وزير الداخلية ووزير العدل لمنظمة العفو الدولية إن الوزارتين تحتفظان بأدلة ذات صلة، وتعملان على حفظها وتنظيمها، وإنهما ملتزمتان بالتعاون مع عمليات العدالة الانتقالية التي تقودها الحكومة.[32] وأضاف الوزيران أن الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية ستقود الجهود الرامية إلى توثيق الأدلة وإنشاء نظام للحفظ.[33]

وحتى يتسنى تقديم تأكيدات لعائلات الضحايا، ينبغي إيضاح الإجراءات المحيطة بالحفاظ على الأدلة، والعمل على أن تتسم بالشفافية بقدر الإمكان دون تأخير لا مبرر له. ففي مقابلةٍ مع منظمة العفو الدولية، قال أحد الناجين من التعذيب: «أُحرقت

[32] اجتماع مع وزير الداخلية السوري، 27 مايو/أيار 2025، دمشق.

[33] اجتماع مع وزير الداخلية السوري، 27 مايو/أيار 2025، دمشق؛ واجتماع مع وزير العدل السوري، 29 مايو/أيار 2025، دمشق.

معظم الأدلة. لا أعرف على وجه التأكيد من الذي أحرقها، ولكن المؤكد أنه كان هناك إهمال في ما يتعلق بحماية الأدلة. أين الأدلة؟ وكيف يتم تخزينها؟ يجب أن يكون هناك شفافية وتواصل».[34] وطالب الناجي سلطات الحكومة، بما في ذلك الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية التي أُنشئت مؤخرًا، بإيضاح الخطوات التي سوف تتخذها للحفاظ على الأدلة، وكيفية عملها مع وزاراتٍ متعددة، وما تحقق من تقدمٍ حتى الآن.

إنشاء هيئة وطنية للمفقودين

في خطوةٍ مهمة، صدر يوم 17 مايو/أيار 2025 مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء الهيئة الوطنية للمفقودين «حرصًا على كشف مصير آلاف المفقودين في سوريا وإنصاف ذويهم».[35] وفقًا لما جاء في المرسوم، «تُكلف الهيئة بالبحث والكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسرًا، وتوثيق الحالات، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية، وتقديم الدعم القانوني والإنساني لعائلاتهم».[36]

وفي حواراتٍ مع منظمة العفو الدولية، أكد عدد من العائلات وأطراف المجتمع المدني أن إنشاء هذه الهيئة جاء نتيجةً مباشرةً لسنواتٍ من أنشطة كسب التأييد التي قادتها عائلات المفقودين. وقال أفراد العائلات الذين تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية إنهم ينظرون إلى الهيئة الوطنية للمفقودين باعتبارها تمثل عنصرًا جوهريًا لتنسيق جهود البحث عن المفقودين في سوريا، ولهيكلة الاستجابة الوطنية لحالات الاختفاء.

وفي 26 يونيو/حزيران 2025، أعلنت الهيئة الوطنية للمفقودين عن تشكيل مجلسها الاستشاري، الذي يضم ممثلين لعائلات المفقودين، وبعض ضحايا التعذيب، ومعتقلين سابقين. وفي تصريح علني، قالت عضوة المجلس الاستشاري زينة شهلا لموقع عنب بلدي، وهو منفذ إخباري سوري، إن الهيئة ستكون معنية بالبحث عن كل المفقودين من السوريين وغير السوريين داخل سوريا، والمفقودين السوريين خارجها.[37]

وفي 5 يوليو/تموز، بدأت الهيئة الوطنية للمفقودين مشاوراتٍ لصياغة خطة عمل الهيئة وقواعد وإجراءات العمل.[38] في لقاءٍ مع عائلات المفقودين، قال رئيس الهيئة الوطنية للمفقودين، محمد الجلخي، «هذه المهمة كبيرة، ومعقَّدة، ولا يمكن إنجازها إلا بالصبر، وبالثقة المتبادلة، وبدعمٍ من الجميع: العائلات، الحكومة، المجتمع المدني، والشركاء الدوليين. نحتاج إلى وقت وإلى موارد وإلى عمل جماعي دؤوب حتى نصل إلى نتائج ملموسة».[39]

وبالرغم من أن إنشاء الهيئة الوطنية للمفقودين يُعتبر خطوة إيجابية، بعد قرابة تسعة أشهر على سقوط حكومة الأسد، الحكومة مطالبة بمزيد من الجهود، وبشكلٍ أكثر إلحاحًا، حتى يتسنى لها أن تقول إن البحث عن المفقودين قد بدأ حقًا. فعلى سبيل المثال، يجب ترسيخ استقلالية الهيئة الوطنية للمفقودين في صُلب القانون، لضمان أن تتمكن الهيئة من الوفاء بوعودها إلى عائلات المفقودين في مختلف أنحاء سوريا. وينصُّ المبدأ 15 من المبادئ التوجيهية للبحث عن الأشخاص المختفين على ما يلي: «لا يجوز بأي حالٍ من الأحوال أن تخضع الكيانات المسؤولة عن عمليات البحث لأي مؤسسة أو وكالة يُشتبه في تورُّطها في حالات اختفاء قسري أو لأي شخصٍ يُشتبه في تورُّطه في حالاتٍ من هذا القبيل».[40] يتصل هذا المبدأ خصوصًا بالسياق السوري، حيث نفَّذت جماعات المعارضة المسلحة، بما فيها هيئة تحرير الشام، عمليات اختفاء.

[34] مقابلة مباشرة مع ناشط سوري (حُجب الاسم)، 26 مايو/أيار 2025، دمشق.

[35] الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، "مرسوم رئاسي بتشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين"، 17 مايو/أيار 2025، https://www.sana.sy/?p=2219862

[36] الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، "مرسوم رئاسي بتشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين"، 17 مايو/أيار 2025، https://www.sana.sy/?p=2219862

[37] عنب بلدي، "الوطنية للمفقودين تبدأ أعمالها مع ذوي الضحايا، 13 يوليو/تموز 2025، https://www.enabbaladi.net/764099/الهيئة-الوطنية-للمفقودين-تبدأ-بتشكيل-لجان-محلية-في-المحافظات

[38] الهيئة الوطنية للمفقودين، منشور على فيسبوك: انطلاق المشاورات الوطنية لصياغة تفويض الهيئة الوطنية للمفقودين، 5 يوليو/تموز 2025، https://www.facebook.com/SyrMissing/posts/pfbid02WJnpmcGFtMvjvHdsux5tJzP8FwgZ6TxNnPSB97nzEb7GUfMsYW4bqRdLMF8robsWl?locale=ar_AR

[39] الهيئة الوطنية للمفقودين، منشور على فيسبوك، 5 يوليو/تموز 2025، https://www.facebook.com/SyrMissing/posts/pfbid02WJnpmcGFtMvjvHdsux5tJzP8FwgZ6TxNnPSB97nzEb7GUfMsYW4bqRdLMF8robsWl?locale=ar_AR، : انطلاق المشاورات الوطنية لصياغة تفويض الهيئة الوطنية للمفقودين.

[40] المبادئ التوجيهية، المبدأ 15.

وينبغي توفير موارد كافية للهيئة الوطنية للمفقودين، وضمان التعاون الكامل معها من جميع إدارات الحكومة، وكذلك من أي جهاتٍ أخرى ضالعة في عمليات الاختفاء أو لديها معلومات عنها، كما يجب أن تحظى بدعم الجهات الدولية.

وبموجب المبادئ التوجيهية، يجب على الدول أن تشرع فورًا في إجراء عمليات بحثٍ فعَّالة في إطار سياسةٍ عامةٍ شاملة بشأن عمليات الاختفاء، وخاصة في السياقات التي تُرتكب فيها عمليات الاختفاء القسري على نطاقٍ واسعٍ أو بشكلٍ مُمنهج.[41] تتمتع الهيئة الوطنية للمفقودين بوضعٍ جيدٍ يُتيح لها التوصية بمثل هذه السياسة. وحتى يتسنى للحكومة السورية الوفاء بالتزاماتها الدولية، يجب وضع هذه السياسة بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وترسيخها في القانون، وتنفيذها على نحوٍ فعَّال.

وفي اليوم نفسه الذي أنشأت فيه الحكومة السورية الهيئة الوطنية للمفقودين، أنشأت أيضًا الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، التي قصد منها قيادة العمل بشأن معرفة الحقيقة، وتحقيق المحاسبة، وتقديم التعويضات وضمانات عدم التكرار، والمصالحة الوطنية.[42] إلا أن المرسوم الرئاسي القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية نصَّ على أن الهيئة «تُعنى بكشف الحقيقة حول الانتهاكات الجسيمة التي تسبب فيها *النظام البائد*. [التشديد مضاف].»

ويركِّز مرسوم إنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الاجتماعية حصريًا على الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة السابقة، مما يثير بواعث قلق أوسع عن مدى التزام الحكومة بضمان تحقيق العدالة لجميع الضحايا. ففي بيان صدر يوم 23 مايو/أيار 2025، قالت مجموعة من روابط العائلات والناجين: «استنادًا إلى الإعلان الدستوري للجمهورية العربية السورية الصادر بتاريخ (13 مارس/آذار 2025) فإن اقتصار اختصاصات الهيئة على التحقيق في الجرائم التي ارتكبها طرف واحد فقط، يُخل بمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة 10 منه، ويُهدد بتحويل الهيئة إلى أداة تُميِّز بين المواطنين-ات الضحايا بدلًا من أن يكون أداة لتحقيق العدالة الشاملة، التي تنصفهم-ن جميعًا دون استثناء أو تمييز». [43]

علي حاج سليمان/ منظمة العفو الدولية

[41] المبادئ التوجيهية، المقدمة.

[42] الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، "رئاسة الجمهورية: المرسوم الرئاسي رقم (20) القاضي بتشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية"، 17 مايو/أيار 2025، https://sana.sy/?p=2219864

[43] رابطة عائلات قيصر، منشور على فيسبوك، 23 مايو/أيار 2025، https://www.facebook.com/CaesarFamilies/posts/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%B1%D9%82%D9%85-20-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A8%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%AA-%D8%A7/1131437382358710/ رابطة عائلات قيصر، منشور على فيسبوك، بيان حول المرسوم رقم (20) القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية.

وقالت فدوى محمود لمنظمة العفو الدولية: «هناك أشخاص اختفوا على أيدي جبهة النُصرة، وجيش الإسلام. هل تعرفون كم عدد الأطراف المشاركة في النزاع؟ أليس لهؤلاء الأشخاص حقوق؟ أليسوا جديرين بالحصول على حقوق؟ رزان، سميرة، وائل، ناظم؟ أليس لعائلاتهم حقوق؟»[44] كانت فدوى محمود تشير إلى أربعة من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان اختفوا يوم 9 ديسمبر/كانون الأول 2013، في منطقة كانت تخضع بحكم الأمر الواقع لسيطرة جماعات معارضة مسلحة، ومن بينها جيش الإسلام.[45]

وقال واصل الحميدي: «باعتبارنا من عائلات المفقودين، نطالب بالعدالة لجميع الضحايا، سواء من فقدوا أحباءهم على أيدي نظام الأسد، أو على أيدي جهات أخرى مسلحة. تحقيق العدالة ومحاسبة الجناة من جميع الأطراف هما الضمان الوحيد ألا تتكرر محنتنا. وهما السبيل الوحيد لكي نستطيع العيش في بلد تحكمه سيادة القانون».[46]

البحث عن جميع المفقودين في سوريا

يجب أن تشمل عملية البحث جميع حالات الاختفاء على أيدي جميع الأطراف.

فبالإضافة إلى عمليات الاختفاء القسري على أيدي حكومة الأسد، نفَّذت جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في سوريا عمليات اختفاء. في أغسطس/آب 2024، توصلت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية إلى وجود «أسبابٍ معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أعضاء هيئة تحرير الشام ربما ارتكبوا أفعالًا ترقى إلى درجة الاختفاء القسري»، وكذلك إلى أن الهيئة احتجزت أطفالًا لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات، وارتكبت أعمال تعذيب.[47] كما توصلت اللجنة إلى أن قوات سوريا الديمقراطية «تواصل حرمان الأفراد تعسفيًا من حريتهم، بمَن في ذلك بعضهم الذين يُحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي والبعض الآخر مُحتجز بطريقة تعادل الاختفاء القسري».[48] وفي عام 2024، أوردت منظمة هيومن رايتس ووتش أنباء عن عمليات اختطاف نفَّذتها فصائل من الجيش الوطني السوري، المدعوم من تركيا.[49]

وفي مايو/أيار 2025، أوضح عز الدين صالح، عضو رابطة تآزر للضحايا، عن بواعث القلق بين أعضاء منصة أسر المفقودين/ات في شمال وشرق سوريا، فقال: «عندما نتحدث عن الشمال، وبخاصة شمال شرق سوريا، نجد أن المفقودين قد اختفوا على أيدي جميع الأطراف، بكل معنى الكلمة... معظم المفقودين [في هذا الجزء من البلد] لم يأخذهم النظام السوري، بل أخذهم داعش [تنظيم الدولة الإسلامية]».[50]

وأوضح عز الدين صالح أنه بعد فتح السجون ومنشآت الاحتجاز التابعة لحكومة الأسد، في ديسمبر/كانون الأول 2024، «يظنّ الناس أنه ما من سجون أخرى مغلقة في سوريا - [ولكن]... لم تُفتح كل السجون».[51] وأضاف: «هناك تخوُّف بين عائلات الذين اختفوا على أيدي الجيش الوطني السوري، أو قوات سوريا الديمقراطية، أو هيئة تحرير الشام، من أنه عدم الحديث سوى عن أولئك الذين اختفوا على أيدي النظام [حكومة الأسد السابقة]. ونحن نحاول جاهدين أن نكون حاضرين في هذه الحوارات، لكي نضمن أن تُسمع أصوات كلِّ الضحايا».

والحكومة الجديدة مسؤولة الآن عن السجون ومنشآت الاحتجاز، التي كانت خاضعة لسيطرة حكومة الأسد السابقة، وكذلك على منشآت الاحتجاز السابقة التي كانت تديرها جماعات مسلحة، مثل الجيش الوطني السوري، وهي جماعات قالت الحكومة إنها دُمجت رسميًا في الجيش وجهاز الأمن.

[44] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع فدوى محمود، 19 مايو/أيار 2025.

[45] منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى، سوريا: عدم توفر أية أنباء عن مصير النشطاء الأربعة المخطوفين (رقم الوثيقة: MDE 24/051/2014)، 9 ديسمبر/كانون الأول 2014، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde24/051/2014/ar/

[46] مقابلة شخصية مع واصل الحميدي، 26 مايو/أيار 2025، دمشق.

[47] لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، 12 أغسطس/آب 2024، ص.17.

[48] لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (سبق ذكره)، ص. 25.

[49] هيومن رايتس ووتش، "كل شي بقوة السلاح": الانتهاكات والإفلات من العقاب في مناطق شمال سوريا التي تحتلها تركيا، 29 فبراير/شباط 2024، https://www.hrw.org/ar/report/2024/02/29/387395

[50] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع عز الدين صالح، المدير التنفيذي وأحد مؤسسي رابطة تآزر للضحايا، 14 مايو/أيار 2025.

[51] مقابلة عبر مكالمة بالفيديو مع عز الدين صالح، المدير التنفيذي وأحد مؤسسي رابطة تآزر للضحايا، 14 مايو/أيار 2025.

وستتطلب عملية البحث عن جميع المفقودين في سوريا التعاون من السلطات الحكومية والجماعات المسلحة التي لديها معلومات عن الأشخاص المفقودين في سوريا منذ عام 2011. ومن ثم، ستتطلب استراتيجية البحث الشاملة اتباع أساليب تحقيق محددة تعتمد على السياق الذي وقعت فيه عمليات الاختفاء، بما في ذلك الطرف الذي يُشتبه بتنفيذها. بالنسبة للذين اختفوا على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية، على سبيل المثال، قد تكون هناك معلومات ذات صلة لدى التحالف بقيادة الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية. وقد أجرت قوات سوريا الديمقراطية، والولايات المتحدة الأمريكية، والعراق، وغيرها من الدول المشاركة في التحالف الدولي لهزيمة داعش، تحقيقاتٍ مكثَّفة مع أشخاص وضعتهم سلطات الإدارة الذاتية رهن الاحتجاز، وزُعم أنهم ارتكبوا جرائم يشملها القانون الدولي أو كانوا يشغلون مواقع ذات سلطة فيما يُسمى دولة الخلافة التي أقامها تنظيم الدولة الإسلامية. ويجب على كلٍ من قوات سوريا الديمقراطية، والولايات المتحدة الأمريكية، والعراق، وغيرها من الجهات الفاعلة في التحالف بقيادة الولايات المتحدة، أن تتبادل المعلومات التي يمكن أن تساعد في تحديد مكان المفقودين، أو التعرُّف عليهم، أو تحديد مصيرهم في إطار عملية البحث.

ويتعيّن على جميع الجهات الفاعلة التي تسيطر على منشآت احتجاز رسمية أو غير رسمية في سوريا، بما فيها الحكومة وسلطات الإدارة الذاتية، أن تبادر فورًا بالسماح لمراقبين دوليين بدخول هذه المنشآت، وكذلك إنهاء عمليات الاختفاء القسري، والاعتقال والاحتجاز بصورة تعسفية، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في منشآت الاحتجاز.

الحقيقة والعدالة والتعويضات للمفقودين

بالإضافة إلى عملية البحث، يقع على عاتق الحكومة السورية التزامٌ بضمان الحق في تحقيق العدالة والحصول على التعويضات، بما في ذلك ضمانات بعدم التكرار، لجميع ضحايا الجرائم التي يشملها القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان.

علي حاج سليمان/ منظمة العفو الدولية

> لن تنطفئ النار في قلوبنا حتى نعرف الحقيقة. جئنا نطالب بتحقيق العدالة، ومحاسبة الجناة. العدالة هي مجتمع خالٍ من كل أشكال التعذيب، وكل أشكال الاختفاء، وكل أشكال القمع
>
> **- هيام برهان، ناشطة في مجال حقوق الإنسان**

العدالة

أعرب عدد من المعتقلين السابقين وأفراد عائلات المفقودين مرارًا عن استيائهم الشديد من الإفلات من العقاب الذي يتمتع به الجناة، على ما يبدو، ما يغذي عدم الثقة في أن يُحاسب المسؤولون عن عمليات الاختفاء. ويقع على عاتق الحكومة السورية التزامٌ بالتحقيق مع جميع المشتبه في ارتكابهم عمليات اختفاء، ومحاكمتهم، عند توفر أدلة كافية، بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وبدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

وفي حالة دالة على القلق الأوسع، نظَّمت عائلات وقفة احتجاجية، يوم 12 يونيو/حزيران 2025، ردًا على تصريحاتٍ أدلى بها أحد أعضاء لجنة السلم الأهلي، وهي لجنة شُكّلت بموجب مرسوم رئاسي لتخفيف التوترات الطائفية في أعقاب مقتل عددٍ من المدنيين، معظمهم من الأقلية العلوية، في منطقة الساحل السوري، في مارس/آذار 2025. [52] تشير تصريحات عضو اللجنة، كما

[52] منظمة العفو الدولية، "سوريا: ينبغي التحقيق في أعمال القتل المروّعة بحق مدنيين في الساحل الشمالي الغربي"، 10 مارس/آذار 2025، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/03/syria-horrific-killings-of-civilians-on-northwest-coast-must-be-investigated/

بدا، إلى أن الحكومة وافقت على عدم محاكمة فادي صقر، وهو قائد سابق في قوات الدفاع الوطني التابعة لحكومة الأسد، والذي يُزعم أنه لعب دورًا أساسيًا في مجزرة التضامن المريعة. [53]

ويجب على الحكومة بناء الثقة في أنها تعمل بشكل فعَّالٍ وجادٍ على تحقيق المحاسبة.

وقد بدأ بالفعل ورود أنباء عن وقوع أعمال قتل ثأرية. ففي حالة حظيت بتغطية إعلامية واسعة، قُتل مختار مدينة دُمَّر، في ضواحي دمشق، على أيدي بعض السكان المحليين بعدما اتهموه بالإبلاغ عن أشخاص لدى حكومة الأسد السابقة.[54] وقال جاد الحماده، وهو ناشط فقد أحد أحبائه: «في حمص، يختفي أشخاص باستمرار، ثم يتضح أنهم ماتوا. ويعود ذلك لعدة أسباب، أهمها عدم المضي قدمًا في تحقيق المساءلة ضمن عملية العدالة الانتقالية».[55]

وفي مايو/أيار 2025، قال وزير العدل لمنظمة العفو الدولية إن الحكومة تحتاج إلى الموازنة بين ضرورة اتباع الإجراءات القانونية الملائمة، بما في ذلك تحديث القوانين المحلية السورية، وإجراء تحقيقات وافية في ادعاءات الجرائم، واتباع المعايير الدولية المتعلقة بإجراءات العدالة الجنائية، من جهة، وبين رغبة الناس في أن يروا تحقيق العدالة بشكل سريع، من جهةٍ أخرى. وقال الوزير إنه ينتظر توجيهات من الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية قبل البدء في إجراءات مقاضاة المحتجزين حاليًا لدى الدولة الذين زُعم أنهم ارتكبوا جرائم يشملها القانون الدولي.[56]

وبالرغم من أن إجراءات القضاء الجنائي قد تستغرق وقتًا طويلًا، يقع على عاتق السلطات التزامٌ بإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة على وجه السرعة في جميع أعمال التعذيب والاختفاء التي ارتُكبت في نطاق ولايتها القضائية. لكل شخص يدعي أنه تعرَّض للتعذيب «الحق في... أن تنظر... السلطات في حالته على وجه السرعة وبنزاهة».[57]

ويجب على السلطات أن تضمن توفُّر الشفافية في إجراءات التحقيق ونتائجه. ووفقًا لما جاء في بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة، يجب على الحكومات أن تتوخى الشفافية في جميع إجراءات التحقيق، وخاصةً في الحالات التي يكون فيها التعذيب أو الاختفاء قد أدى إلى وفاة الضحية.[58] يشمل ذلك انفتاح عمليات التحقيق ونتائجه أمام الجمهور العام وعائلات الضحايا لفحصها. وتمكّن الشفافية الضحايا من المشاركة بشكل فعَّال في عملية التحقيق.

[53] في 14 أبريل/نيسان 2023، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على فادي صقر بناء على الادعاء بأن "فادي صقر كان جزءًا من سلسلة القيادة في المجزرة التي راح ضحيتها 41 مدنيًا في حي التضامن، يوم 13 أبريل/نيسان 2013". https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32023R0844. وفي تصريح لصحيفة نيويورك تايمز، نفى فادي صقر ضلوعه في مجزرة التضامن. وفي مؤتمر صحفي، عُقد يوم 10 يونيو/حزيران 2025، قال حسن صوفان، عضو لجنة السلم الأهلي: "نتفهم الألم والغضب الذي تشعر به عائلات الشهداء [...] لكننا في مرحلة السلم الأهلي مُضطرون أحيانًا لاتخاذ قراراتٍ لتفادي انفجاراتٍ أعنف وتأمين استقرار نسبي ضروري للمرحلة المُقبلة". https://x.com/MegaphoneNewsEN/status/1933581708877566304

[54] New York Times, "Many Syrians Want Justice for Regime Crimes. Others Want Revenge", 15 January 2025, https://www.nytimes.com/2025/01/15/world/middleeast/syria-justice-revenge-assad-crimes.html

[55] مقابلة عبر مكالمة صوتية مع جاد الحماده، 19 مايو/أيار 2025.

[56] اجتماع مع وزير العدل السوري، 29 مايو/أيار 2025، دمشق.

[57] اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب)، المادة 13.

[58] بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة، الفقرة 2.

© Getty

> ابني، محمد أحمد زين حميد، اختفى يوم 15 أكتوبر/تشرين الأول 2014 من حي القابون. نريد أن نعثر على المفقودين، وأن نعرف أين هم. وهؤلاء الذين أخذوا أولادنا، الذين أذونا، الذين نزعوا أرواحنا من أجسادنا، هؤلاء يجب محاسبتهم
>
> **مريم علي جنيد، الوقفة الاحتجاجية لحركة عائلات من أجل الحرية في ساحة المرجة**

التعويض

تُعتبر التعويضات، بما في ذلك رد الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات عدم التكرار،[59] أمرًا ضروريًا لا غنى عنه. وتواجه عائلات المفقودين احتياجاتٍ مُلحَّة ومعقَّدة، ومن ثم يجب أن تبدأ عملية تقديم التعويضات دون تأخير. وقد وصف بعض الضحايا وأقاربهم الصدمات النفسية الشديدة والصعوبات المالية التي نجمت عن عمليات الاختفاء.

وأكد جاد الحماده على أن التعويضات يجب ألا تقتصر على التعويض المالي، بل يجب أن تشمل أيضًا أشكالًا من الترضية (أي الإقرار بما حدث)، مثل الاعتراف الرمزي بالمعاناة التي تكبدها الضحايا وأفراد عائلاتهم.

كما شدَّد على الاحتياجات العاجلة التي تواجهها العائلات، فقال: «يجب منح العائلات الأولوية في الحصول على الغذاء والتعليم والإسكان. فلا يرى الناس أن تضحياتهم تحظى بالتقدير». وأشار جاد إلى الاحتياجات الملحة لأفراد العائلات من الأرامل والنازحين، حيث يعيش كثير منهم في خيام أو في أحياء عشوائية تفتقر إلى سُبل الحصول على الخدمات الأساسية. وأوضح: «هؤلاء لا يشكلون عددًا صغيرًا من الأشخاص. يجب إعطاء الأولوية لهؤلاء الناس. فهم الأكثر معاناةً».

[59] المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60/147، 16 ديسمبر/كانون الأول 2005، الفقرة 18.

يقع على عاتق الحكومة السورية التزامٌ بتقديم تعويضات لضحايا التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفقًا للمادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.[60] تعزَّز هذا الالتزام مجدَّدًا في المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر، الصادرة عن الأمم المتحدة،[61] والتي تحدِّد حق الضحايا في رد الحقوق، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات عدم التكرار. كما دعت منظمة العفو الدولية الحكومات المانحة إلى الإسراع بتوفير التمويل للمجموعات التي يقودها الناجون، وروابط العائلات، والبرامج المُخصَّصة لدعم ضحايا التعذيب.

وفي اجتماع عُقد في مايو/أيار، أخبر وزير الداخلية منظمة العفو الدولية أن أسوأ السجون سمعةً، بما فيها سجن صيدنايا العسكري وفرع فلسطين، لن تُستخدم أبدًا كسجون مرة أخرى.

«يجب ألّا تقوم أبدًا مرة أخرى»

أكد أهالي المفقودين مرارًا أن ضمانات عدم التكرار تُعد عنصرًا أساسيًا لتحقيق العدالة والحصول على التعويضات، حسب تصورهم. ففي مقابلةٍ مع منظمة العفو الدولية، قالت هيام برهان، التي اختفى زوجها قسرًا: «ماذا تعني العدالة بالنسبة لي؟ العدالة هي مجتمع خالٍ من كل أشكال التعذيب، وكل أشكال الاختفاء، وكل أشكال القمع.» [62]

وقال واصل الحميدي: «يجب ألّا تقوم أبدًا مرة أخرى حكومة تستطيع أن تُخفيك خلف الشمس». [63]

ويُعد تحقيق محاسبة حقيقية وشاملة أمرًا أساسيًا لضمان ألا تتكرر انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ويجب أن تشمل أي جهود لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويض ضمان حقوق جميع الضحايا، بمن فيهم من تعرضوا لانتهاكاتٍ على أيدي الحكومة السابقة وجماعات المعارضة المسلحة.

> يجب ألّا تقوم أبدًا مرة أخرى حكومة تستطيع أن تُخفيك خلف الشمس
>
> **واصل الحميدي**

[60] اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 14.

[61] المبادئ الأساسية

[62] مقابلة مباشرة مع هيام برهان، 25 مايو/أيار 2025، دمشق.

[63] مقابلة شخصية مع واصل الحميدي، 26 مايو/أيار 2025، دمشق.

توصيات
إلى الحكومة السورية

• البدء في عملية بحث شاملة على المستوى الوطني عن جميع الأشخاص الذين اختفوا قسرًا على أيدي الحكومة السابقة، أو اختفوا على أيدي جماعات مسلحة، وكذلك عن أي أشخاص آخرين مفقودين، وذلك بما يتماشى بشكل كامل مع المعايير الدولية، بما فيها المبادئ التوجيهية للبحث عن الأشخاص المختفين.

• ضمان منع وإنهاء جميع عمليات الاختفاء، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء الاحتجاز، وذلك بما يتماشى مع القانون الدولي.

• السماح لمراقبين مستقلين بالوصول فورًا ودون قيود إلى جميع السجون ومنشآت الاحتجاز، واتخاذ خطواتٍ عاجلة لكشف مصير ومكان الأشخاص المفقودين حاليًا.

• التعاون مع المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وضمان السماح لها بدخول البلاد بدون عراقيل.

• ترسيخ استقلالية الهيئة الوطنية للمفقودين في صُلب القانون، بما يتماشى مع المبدأ 15 من المبادئ التوجيهية للبحث عن الأشخاص المختفين، وضمان أن تتوفر لها كل الموارد اللازمة لممارسة صلاحياتها بفعالية، بما في ذلك ضمان المشاركة الفعَّالة لعائلات الضحايا في جميع جوانب عمل الهيئة، وضمان عدم تبعيتها لأي جهات ضالعةٍ في عمليات الاختفاء.

• ضمان سلامة الضحايا وعائلاتهم وضمان مشاركتهم في جميع الإجراءات المتعلقة بكشف الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويض.

• حفظ جميع الأدلة المُتاحة بشكل مركزي، بما في ذلك ما يتعلق بالمقابر الجماعية، وسجلات الاعتقال، وبيانات الطب الشرعي، والأدلة التي تُجمع من خلال مقابلاتٍ مع شهود، وضمان الشفافية فيما يخص كيفية حفظ هذه الأدلة وتحليلها والاطلاع عليها.

• التعاون الكامل مع الهيئة الوطنية للمفقودين وغيرها من الجهات ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني السوري، والمنظمات الدولية، وآليات الأمم المتحدة، وتسهيل وصولها إلى السجلات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بكشف الحقيقة وتحقيق العدالة بخصوص الأشخاص المفقودين.

• ضمان إجراء تحقيق وافٍ ومستقل ونزيه وشفاف على وجه السرعة في جميع الجرائم التي يشملها القانون الدولي، بما في ذلك عمليات الاختفاء والتعذيب، ومقاضاة المُشتبه في ارتكابهم هذه الأفعال، عند توفُّر أدلة كافية، بغض النظر عن انتماءاتهم، مع الالتزام الكامل بالحق في المحاكمة العادلة، وبدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

• ضمان تقديم تعويضاتٍ كاملة وكافية على وجه السرعة لجميع ضحايا الجرائم التي يشملها القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان.

• التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بدون إبداء أي تحفظات، والإقرار باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، التابعة للأمم المتحدة، بتلقي والنظر في البلاغات المقدمة من الضحايا أو بالنيابة عنهم، ومن دولٍ أخرى أطرافٍ في الاتفاقية.

إلى الحكومات المانحة

• الإسراع بتوفير التمويل للمجموعات التي يقودها الناجون، وروابط العائلات، والبرامج المُخصَّصة لدعم ضحايا الاختفاء القسري والتعذيب.

• تقديم دعم تقني ومالي فوري بما يتيح أن تعمل الهيئة الوطنية للمفقودين بكامل طاقتها.

• دعم الجهود التي تشمل كشف الحقيقة وتحقيق العدالة وتقديم التعويض، عن طريق ضمان ألا تقتصر المساعدة على معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة السورية السابقة، بل تعالج أيضًا انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي جماعات المعارضة المسلحة، بما فيها هيئة تحرير الشام، وقوات سوريا الديمقراطية، والجيش الوطني السوري، وتنظيم الدولة الإسلامية، وغيرها.

• دعم دور الآليات والمنظمات الدولية، بما في ذلك المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، والآلية الدولية المحايدة والمستقلة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.